

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٤٤١
بتاريخ:	٢٠٢١/٩/٢٠

ملف رقم: ٥٢٩٩/٢/٣٢

فضيلة الإمام الأكبر/ شيخ الأزهر

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٨٦٨) المؤرخ ٢٠٢٠/١٠/٥، بشأن إعادة عرض النزاع القائم بين الأزهر الشريف ومحافظة الأقصر، بخصوص إلغاء قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإزالة مبنى معهد المساوية الابتدائي الأزهرى التابع لمنطقة الأقصر الأزهرية.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن محافظ الأقصر اعتمد قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإزالة مبنى معهد المساوية الابتدائي الأزهرى حتى سطح الأرض تحت إشراف هندسي، إلا أن الأزهر الشريف لم يرتض هذا القرار لرؤيته أنه صدر مخالفاً للواقع والقانون بحسبان الإدارة الهندسية بالأزهر الشريف قامت بترميم المدرسة المشار إليها تحت إشراف لجنة مشكلة من جامعة الأزهر بالاشتراك مع لجنة الإدارة الهندسية بمحافظة الأقصر، واستأنفت به الدراسة للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، الأمر الذى حدا به على إقامة الدعوى رقم (٣٤٨٤) لسنة ٤ ق. طعنًا فى القرار المشار إليه، أمام محكمة القضاء الإدارى بالأقصر، والتي قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى، وإزاء ذلك طلب مكتب فضيلتكم عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، ويعرض النزاع عليها انتهت بجلستها المعقودة فى ٢٦/٨/٢٠٢٠ إلى عدم قبول طلب عرض النزاع لتوقيعه من غير ذى صفة، بيد أنكم تطالبون إعادة عرض النزاع على الجمعية العمومية بموجب كتابكم المشار إليه.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٧ من سبتمبر عام ٢٠٢١ م الموافق ٣٠ المحرم عام ١٤٤٣ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم جدوى التصدي لأي موضوع لدى زوال أو انتهاء الحالة الواقعية محل طلب الرأى، باعتبار أن الفتوى ليست مجرد بحث نظري، وإنما يجب أن تصدر فى حالة واقعية محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها، تثير مسألة قانونية معينة عُم بشأنها الرأى القانونى على جهة الإدارة.



مجلس الدولة
مركز الفتوى والتشريع
بمحافظة الأقصر

تابع الفتوى ملف رقم: ٥٢٩٩/٢/٣٢

(٢)

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الأزهر الشريف طلب عرض النزاع المائل توصلًا إلى إلغاء قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ فيما تضمنه من إزالة معهد المساوية التابع لمنطقة الأقصر الأهرية، وكان الثابت من مذكرة رئيس مركز ومدينة إسنا الموجه إلى السيد الأستاذ/ سكرتير عام محافظة الأقصر المؤرخة ٢٠٢١/١/١٩ والمستندات المرفقة بها، أنه تم تنفيذ قرار الإزالة المشار إليه، وأن المعهد المشار إليه تم إزالته حتى سطح الأرض، وبمعاينة موقعه على الطبيعة تبين أنه أضحي أرضًا فضاء بمساحة (٨٠,٦٢) م^٢، وعلى ذلك وبثبوت تمام تنفيذ قرار الإزالة فعليًا، فإنه لم تعد ثمة جدوى أو فائدة عملية تُرتجى من النظر في النزاع المائل.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم جدوى نظر النزاع المائل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠٢١/ ٩ / ٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار
يسرى هاشم بيليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

